المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية "التجربة البرازيلية نموذجا"

بوزيد سراغني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بجاية

ملخص:

من شأن الديمقراطية التشاركية إيجاد نخبة محلية، من المواطنين العاديين، لها القدرة والقوة على طرح الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة، إلا أنها بحاجة لوجود مجتمع مدني، وعلى قدر فاعليته ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها المطلوب في قيادة النظام السياسي نحو الفعالية المطلوبة لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

أدركت المجتمعات المتقدمة هذه الحقيقة، منذ زمن بعيد، فعملت على تدعيم وتشجيع القوى الحية في المجتمع على الانتظام في روابط وجمعيات، تعمل على تشجيع المواطنين على الانخراط في الشأن العام، بغية تحسين ظروف معيشتهم والارتقاء بها. أخيرا تنبهت إحدى دول العالم الثالث سابقا، البرازيل، لهذه الحقيقة، فأصبحت من البلدان النامية بشهادة الأمم المتحدة.

إذن فالطريق الأقصر لتحقيق التنمية في مجتمعاتنا المتخلفة، يبدأ بزرع بذور الاهتمام بالهم العام بين المواطنين عن طريق نشر ثقافة الانتظام في نوادي، جمعيات وروابط، تعمل على رصد المشكلات التي يعانون منها ومحاولة وضع خطط وبرامج لحلها والتخلص منها، وعلى السلطة أن تمد يد العون والمساعدة لها، سواء كانت مساعدة مالية أو فنية، والأهم من ذلك هو فتح قنوات اتصال دائمة معها.

Résumé:

La démocratie participative vise a créer une élite locale, de citoyens ordinaires, qui a la capacité et le pouvoir de proposer des solutions aux problèmes quotidiens, mais elle exige la présence d'une société civile active et efficace pour aider le système politique a réaliser le développement économique et sociale.

Les sociétés développées réalisée ce fait il ya longtemps, ont travaillé à renforcer et à encourager les forces vives de la société à participer à des liens et des associations, travaillant pour encourager les citoyens à participer aux affaires publiques, afin d'améliorer leurs conditions de vie. Enfin, le Brésil, l' un des ex- pays du tiers monde, a réalisé cette réalité, et devenu l'un des pays développés, par le certificat des Nations Unies.

Donc, la voie la plus courte pour réaliser le développement dans nos sociétés sous-développées, commence par planter les graines d'intérêt commun entre les citoyens par la diffusion de la culture de la participation dans les clubs, les associations et les ligues, pour déceler les problèmes auxquels ils sont confrontés et essayer de développer des plans et des programmes pour les résoudre, et le pouvoir doit les assister financière et technique, et le plus important, est d'ouvrir des canaux de communication avec eux en permanence.

مقدمة:

شكلت العلاقة بين المجتمع والسلطة أساس دراسات القانون الدستوري، قديما وحديثا، كما أنها أصبحت تشكل اليوم جوهر الدراسات التنموية، الهادفة للقضاء على التخلف وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا المقال سنترك تحديد مفهوم التنمية وأنواعها المختلفة وإشكالاتها المتعددة لفرصة أخرى، لأننا محكومون بمعايير وضوابط النشر، لنتناول أهم فكرتين في هذا المجال، فكرة الديمقراطية التشاركية وفكرة المجتمع المدني، ثم نعرض تجربة بلد كان من دول العالم الثالث، أو الدول السائرة في طريق النمو، لكنه استطاع باعتماده هاتين الفكرتين تحقيق التنمية* والانعتاق من أوحال التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

الفكرة الأولى: الديمقراطية التشاركية

تظهر الدراسات أن الديمقراطية التشاركية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ستينيات القرن الماضي، حيث؛ تبين أن مواجهة ظاهرتي الفقر والتهميش، كانت وراء تطبيقات الديمقراطية التشاركية، فمن خلال اعتماد أسلوب الحوار والتشاور مع

المـوطنين، بشـأن تـدبير الشـأن العـام، تم التوصـل إلى صـنع القـرار الكفيـل بمواجهـة التحـديات المطروحـة محليـا. أسـفرت هـذه الدراسـات علـى أن مـن شـأن الديمقراطيـة التشـاركية إيجـاد نخبـة محليـة، مـن المواطنين العـاديين، لهـا القـدرة والقـوة علـى طـرح الحلـول الملائمـة للمشـاكل المطروحـة ومواجهـة النخبـة المهيمنـة محليـا، المكونـة مـن القوى الضاغطة وغيرها من الفاعلين الآخرين.[1]

في فرنسـا تم إقـرار الديمقراطيـة التشـاركية، مـن خـلال إصـدار قـانون 27 فيفـري 2002 المتعلـق بديمقراطيـة القـرب، الـذي اشـترط خلـق مجـالس الأحيـاء بالمـدن الـتي يتجاوز قاطنوها الـ (80000) نسمة. في أوربـا الغربيـة، تعـددت الـدعوات إلى هـذه الفكـرة مـن هنـا وهنـاك، وكـان مـن أبرزهـا الـدعوة الـتي وجههـا مـؤتمر الاتحـاد الأوربـي حـول الديمقراطيـة التشـاركية المنعقـد بالعاصـمة البلجيكيـة، بتـاريخ 8 و9 مـارس 2004، الـذي أشـار إلى "أن الديمقراطيـة الأوربيـة في أزمـة، وأن الديمقراطيـة التشـاركية هـي الحل، كما أنها تشكل قيمة مضافة لدول الاتحاد الأوربي، بإمكانها ضخ دماء جديدة في أوصال الديمقراطية الأوربية، تكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمي التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعين"[2].

تنوعـت الدراسـات النظريـة حـول مفهـوم الديمقراطيـة التشـاركية في كـل مـن بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وتم في هـذا الشـأن الاسـتعانة ببحـوث الفكـر السياسـي المتعلـق بالديمقراطيـة اليونانيـة والنظـام الجمهـوري في رومـا القديمـة، وقـد اعتبر كل من "جوركن هابرماس" و"جون رووِل" من المؤصلين لهذه الفكرة، وكان من نتائج أطروحاتهما أن صنع القرار السياسي يأخذ مشروعيته الديمقراطية من خلال الإقناع والحوار وأن القرار الجيد يتم من خلال التداول بشأنه.[3]

تعريف الديمقراطية التشاركية وخصائصها

اختلفت وتعددت تعريفات الديمقراطية التشاركية، ومن ثمة تنوعت خصائصها.

أولا -تعريف الديمقراطية التشاركية

يعرف الباحثون الديمقراطية التشاركية بأنها: المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدلا من الاعتماد الكلي، في هذه القضايا، على النواب المنتخبين، وبالتالي؛ فان هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة، حيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر. لذا نجد أن "جون ديوي" يلخص الديمقراطية التشاركية في مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها. ويطرحها آخرون في شكلها البسيط باعتبارها العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي. وهي كذلك حق المواطنين في المشاركة، بحيث؛ يمتلك المقيمين في منطقة معينة، القدرة والقوة على تجاوز مرحلة قيامهم بإعلام نوابهم بمطالبهم، إلى المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الملزمة المتعلقة بحياتهم[4].

ثانيا -خصائص الديمقراطية التشاركية

تتفق التعريفات السابقة على أن من أهم خصائص الديمقراطية التشاركية:

1 -تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل أي؛ أنها تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به.

2 -الديمقراطية التشاركية طرحت في الأساس، لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية "النيابية" وليست بديلا عنها.

3 -تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم، سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.

4 -تلعب المجالس المحلية المنتخبة دورا بارزا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

أهداف الديمقراطية التشاركية

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار، فهي عبارة عن قناة تصاعدية/تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن؛ يتم من خلالها تصعيد مطالب، احتياجات، رغبات وملاحظات المواطن إلى السلطة، كما تستعمل أيضا لتعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها، حجم الإمكانيات المتوفرة، والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي، على عكس الديمقراطية النيابية التي تعمل في اتجاه واحد فقط مواطن/سلطة (نائب)، ولا يساهم فيها المواطن إلى بمناسبة الانتخابات.

دعت أوساط فكرية وسياسية غربية، منذ سنوات، لتطوير النظام السياسي، بالانتقال إلى تطبيق الديمقراطية نصف المباشرة، ومنهم من يدعو حتى إلى الديمقراطية المباشرة، فالمبررات التي كانت تساق لاستحالة تطبيقها، حسبهم، قد زالت في زمن ثورة المعلومات التي نعيشها بفضل الإنترنت، خصوصا؛ بعد أن بدأت بعض الحكومات ورؤساء الدول والوزراء التواصل مع مواطنيهم عبر البريد الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، فلم يعد جمع المواطنين في صعيد واحد وإعطائهم الفرصة لمناقشة قضاياهم يشكل استحالة زمنية ومكانية، فمن الممكن وبسهول تامة، الآن، لمواطني أي دولة مهما تفرقوا أن يناقشوا ويتبادلوا الآراء ويصوتوا على سياسات بلدانهم من خلال وسائل الاتصال الحديثة، من ناحية أخرى لم يعد للأحزاب، البرلمانات، ومجالس الحكم المحلي نفس الأهمية القديمة، إذ أصبحت قياسات الرأي العام أكثر أهمية من البرلمانات من حيث قدرتها على التعبير عن آراء، اتجاهات، وتفضيلات المجتمع السياسي، كما أصبحت وسائل الإعلام بكل أنواعها تناقش يوميا القضايا العامة، بعمق وجدية أكثر من البرلمانات نفسها؛ فتطرح الموضوعات الحساسة وتثير الإشكاليات المهمة وتقدم الاقتراحات والمبادرات، إلى جانب ممارستها دور الرقابة وكشف مواطن النقص والقصور في الأداء الحكومي[5].

الديمقراطية التشاركية إذن؛ نظام يمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، كما أنها تتبنى مفهوما للديمقراطية يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، يتسم بالتفاعل بين المواطن والحكومات أو المنتخبين المحليين، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية، لكنها تتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وروابط وجمعيات، تتولى عملية الاتصال وتعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب؛ أي أن الديمقراطية التشاركية بحاجة لمجتمع مدني، وعلى قدر فاعليته ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي.

الفكرة الثانية: المجتمع المدني

المجتمع المدني مفهوم عريق، أوروبي المولد[6]، رغم ما يبدو عليه من أنه حديث النشأة، فالمختصون يربطون تاريخه بتاريخ التحولات العميقة التي عرفها الغرب في مجالات الديمقراطية والمواطنة، اصطلاحا وممارسة، فقد أكد هؤلاء أن المجتمع المدني لعب دورا محوريا في تطور دور ووظيفة الدولة، من دولة حارسة (Etat veilleur)، تسهر على أمن المواطنين وراحتهم، وتعمل على احترام القوانين وحسن تطبيقها، ما أعطى للمجتمع المدني دورا كبيرا في إدارة المرافق العامة والحفاظ بالتالي على مساحة أكبر من الحرية اتجاه السلطة التنفيذية، إلى دولة مسهلة (Etat facilitateur)، جعلت مسؤوليات المجتمع المدني أكثر اتساعا[7].

يمكن القول أن "روسو" هو أول من وضع حجر الأساس لهذا المفهوم في كتابه (العقد الاجتماعي)، حيث يقول: "يحدث توافق بين الجميع على قدر من التنازلات في سياق اجتماعي، يتم فيه التنازل إراديا عن بعض الحقوق الشخصية، مقابل منفعة أخرى، تتمثل في مجتمع منظم مستقر، وحكم راشد"[8].

بعث هذا المصطلح من جديد، في منتصف الثمانينيات، مرتبطا بمفاهيم ومعاني الديمقراطية، التي أضحت مجالا أساسيا للباحثين في علوم السياسة والاجتماع*، حتى

أصبح يشكل اليوم احد المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي (Transitologie).[9]

تعريف المجتمع المدني

اختلف الأخصائيون في وضع تعريف موحد للمجتمع المدني، غير أنهم أجمعوا على قيام ارتباط وثيق بين المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية والحكم الراشد، فمنهم من قال أنه المجتمع الديمقراطي القائم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة الأهداف والمستقلة في عملها عن الحكومة، ومنهم من قال أنه المجتمع الذي يتلاشي فيه دور السلطة إلى المستوى الذي يتقدم فيه دور المجتمع على الدولة، وعرفه فريق آخر بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتسعى لتحقيق أهدافها ومصالح أفرادها، كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والتنظيمات غير الحكومية والتي تربط وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[10].

المجتمع المدني هو إذن مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها السياسية، كالمشاركة في صنع القرار السياسي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب وروابط المثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضائها وانتماءاتهم الفكرية، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي العام لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن اعتبار الأحزاب، النقابات، الاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية أهم مكونات المجتمع المدني[11].

مقومات المجتمع المدني

المجتمع المدني بهذا المفهوم، له مقومات أساسية تتمثل في:

أولا -الفعل الإرادي الحر والطوعي أي؛ انه رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعا دون إكـــراه، إيمانـــا مـــنهم بقـــدرتها علـــى حمايـــة مصـــالحهم والتعـــبير عنهـــا بصدق وموضوعية.

ثانيـــا -الانتظـــام في شـــكل منظمـــات، جمعيـــات، مؤسســـات، نـــوادي، روابـــط وأحزاب سياسية.

ثالثا -قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، حيث يتشكل المجتمع المدني، عمومـا، مـن فواعـل اجتماعيـة، ثقافيـة، فكريـة، طبقيـة، عقائديـة وسياسـية مختلفـة ومتباينة، وفي أحيان كثيرة متضادة ومتضاربة الأهداف والمرامي.

رابعا -عدم السعي للوصول للسلطة، فليس من أهدافه الوصول إلى السلطة، وإنما ينحصر دوره في مراقبتها والتأثير فيها، عن طريقة دعم المترشح الذي يعد بتحقيق أهدافه والمحافظة على مكتسباته وتعظيمها.

خامسا -الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية عن السلطة، فبغير هذا سيظل المجتمع المدني تابعا للسلطة[12].

سادســا -الديناميكيــة والحيويــة، الــتي مــن شــأنها أن تضــفي علــى نشــاطه الفعالية والاستمرار[13].

إن الـدول الـتي تُعمـل حقـوق الإنسـان وتحـترم حرياتـه العامـة، تعتـبر أن الأصـل في العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، التكامل والاعتماد متبادل وتوزيع الأدوار، وليست التناقض أو الخصومة، كما هو الحال في دول البؤس الحقوقي، فالسلطة والمجتمع المدني متلازمان، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة السلطة، فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض سلطة الدولة وإزالتها، بل كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. إن السلطة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني، من خلال وضع قوانين، واضحة وقابلة للتطبيق، تنظم عمله، وتقديم حوافز له، وفي المقابل فان على منظمات المجتمع المدني أن تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي[14].

أيقنت الحكومات الديمقراطية أن المؤسسات الحكومية وأجهزتها الرسمية، لن تستطيع أن تفي بكل متطلبات المجتمع واحتياجاته، ففتحت الباب واسعا، لمؤسسات المجتمع المدني لمساعدتها على توفير العديد من الخدمات. وبالتالي اتسمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات في معظم هذه الدول بالشراكة القائمة على التعاون والتنسيق، بما يخدم الصالح العام ويساهم في الارتقاء به[15].

لاحظ "ألكسيس دي توكفيل"* بعد زيارته لأمريكا، أن كل ما يحتاج إليه هذا البلد، لتحقيق الازدهار هو الحرية والحرية فقط، فبدلا من الاستنجاد بالمسؤولين عند الحاجة لتنفيذ أمر ما، يشكل الأمريكيون منظمة مدنية، وفي وقت قصير يحصلون على جسرهم أو شارعهم أو مستشفاهم. كما أن الإحساس بقيمة الذات والرغبة في الاعتماد على المبادرات الفردية عندهم تعد قيما اجتماعية واسعة الانتشار. لذلك قال: "لا تزود الديمقراطية شعبا بأمهر الحكومات، لكنها تفعل ما لا تستطيع فعله أمهر الحكومات، إنها تنشر خلال الجسد الاجتماعي نشاطا لا يتوقف، قوة وطاقة وافرتين فوق الحد لم توجدا في أي مكان آخر أبدا ويمكنهما فعل الأعاجيب، مهما كانت الظروف المواتية قليلة."[16]

إن بإمكان الهيكلة الجمعوية أن تكون مشاركة محليا في المبادرات القرارية التداولية (démocratie deliberative)، كما انه بإمكانها أن تكون قناة اتصالية للاقتراح أو التغذية الإسترجاعية، بشكل يرفع من أداء الحكومة، والإدارات المحلية، فالمجتمع المدني هو الضمير الحي والرأسمال الاجتماعي حسب (Gramsci)، كما انه المحرك الأساسي للحسبة الديمقراطية كما يقول (Beetham)، والذي يساعد على تحقيق جودة سياسية مستدامة، لمشروعية قوامها تداول انتخابي ديمقراطي وفعالية سياسية مُمَكنة للمواطن من حقوقه بشكل يوفر التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع.[17]

إن المجتمع الذي يسعى إلى التقدم والازدهار، يعتمد على الإعداد السليم للشباب وتهيئته، ليصبح مدركا لأهداف أمته وآمالها. وما من شك في أهمية المشاركة الحقيقية والتفاعل الايجابي للشباب في العمل التطوعي، لإعداد جيل مبدع قادر على

مجابهة تحديات المستقبل ومواكبة المتطلبات التي يفرضها الواقع وامتلاك القدرة على اتخاذ القرار، من خلال إكسابهم المهارات اللازمة لصنع القرار مستقبلا. إن لهذه المشاركة المجتمعية فوائد عديدة، [18] يمكن إيجازها فيما يلي:

1 -إيجاد حلول نوعية أكبر، للمشاكل والصعوبات التي يعاني منها الأفراد، بالاعتماد على الجهود والإمكانيات الأهلية المتوفرة في المجتمع، والتي تعتبر الأقدر على إيجاد حلول للمشكلات المحلية وتحديد أولويات التنمية المستدامة في كل المجالات، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الحكومة، ويعينها في الحصول على المعلومات والوصول إلى توافق بين جميع الأطراف في العملية التنموية، لتنفيذ الأولويات التي تعبر عن مشاكل المجتمع.

2 -تعزيز الإحساس بالانتماء للمجتمع/الدولة وخلق مجتمع على درجة عالية من المسؤولية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الخدمات في المجتمع وتنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتعود الأهالي على الخدمة الذاتية وتحطيم ثقافة وقيم السلبية والانعزالية.

3 -رسم السياسات على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تحسين استهداف الخدمات ومعالجتها، للوصول إلى تنمية مستدامة بالتشارك مع المستفيدين منها، وبالتالي زيادة إحكام الرقابة الشعبية على مستوى أداء وجودة مختلف الأنشطة والخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى تقبل البرامج والمشروعات التنموية والقرارات والقوانين المتعلقة بها، وبالتالي تزيد من درجة تقبل الأفراد لها، وتجعلهم يحرصون على إنجاح هذه المشروعات. [19]

4 -إشراك أشخاص لم يكونوا مدرجين مسبقا في العملية التنموية المستدامة أو في الأفكار أو حتى في المتابعة لتنفيذ الأعمال المحلية وتقييمها، ما يؤدي إلى توسيع دائرة المعلومات والأفكار، التي ترشد إلى تنمية مستدامة متوافقة مع آراء الأغلبية من السكان المحليين، تجعلهم غير معارضين للمشاريع والخدمات المنفذة، على اعتبار أنها تعبر عن احتياجاتهم وتسعى لحماية مصالحهم. كما أن نجاح مشروعات وبرامج التنمية في

المجتمع، يتوقف على حجم مشاركة المواطنين فيها، محليا ووطنيا، لأنها توفر الاستفادة من كل طاقات المجتمع، بما يسمح بمساهمة أكبر عدد من أفراده في مشروعات التنمية، ويضمن أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية، عن طريق الممارسة الفعلية وزيادة روح التعاون، لدعم قدرة المجتمع في مواجهة مشكلاته المختلفة.[20]

هذه الأهمية الكبيرة للمجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية التشاركية، جعلت الدوائر المهتمة بدراسة أساليب وطرق إدارة المجتمعات والبحث في العلاقة بين السلطة والمجتمع، تعتبره ركنا أصيلا من أركان الحكم الراشد إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص.[21] وهذا ما سنلمسه من خلال استعراض التجربة البرازيلية في هذا المجال.

التجربة البرازيلية

هذه التجربة لا تقدم لنا وصفة سحرية، لفك اللغز التنموي في عالمنا العربي، بقدر ما تعطينا الأمل في أن التغيير ممكن وأن التخلف ليس قدرا محتوما، وأن لكل بلد تنميته الخاصة به. ولقد اخترت الحديث عن التجربة التنموية البرازيلية، نظرا لأن هذا البلد يتشابه في مجموعة من الخصائص الديموغرافية والطبيعية والجيواستراتجية مع مجمل الدول العربية، خاصة الجزائر. لهذا يعد الانفتاح على هذه التجربة ودراستها من الأولويات، في طريق البحث عن مخرج لمأزق التنمية الذي نعيشه.

البرازيل جمهورية فيدرالية تضم 26 ولاية، عاصمتها برازيليا، أكبر مدنها ري ودي جانيرو، عملتها الريال ولغتها الرسمية البرتغالية، استقلت عن البرتغال في 1822/09/07، تقع في الشمال الشرقي لأمريكا الجنوبية، لها حدود برية تبلغ 14691 كلم مع كل دول أمريكا الجنوبية ماعدا الشيلي والإكوادور، تعد خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث؛ تبلغ مساحتها حوالي 8.514.876 مليون كلم^2. تحتل المرتبة الخامسة عالميا، من حيث السكان، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 165

مليون نسمة. تتسم تركيبتها السكانية بالتنوع حيث؛ يمكن اعتبارها نموذجا للتعايش بين عرقيات وثقافات متعددة، ففي حين لا تتجاوز نسبة السكان الأصليين حوالي 1% من مجموع السكان، يمثل المهاجرون الأوروبيون غالبية السكان. ويتمركز معظم السكان في السواحل الأطلسية خاصة الجنوبية الشرقية.[22]

تتمتع البرازيل بموارد مائية كبيرة، إضافة إلى الثروات الطبيعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، والثروات المعدنية، خاصة رواسب الحديد والذهب والألمونيوم، وباحتياطات بترولية تصل إلى حوالي 12.6 مليار برميل، وحوالي365 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ناهيك عن تقدم البرازيل في مجال الطاقة الحيوية واعتمادها على الإيثانول، المستخرج من قصب السكر، في إمداد السيارات بالوقود.[23]

يبرز تاريخ التحولات السياسية في البرازيل، ظاهرة أساسية ترتبط بطبيعة الفاعل السياسي الذي استولى على السياسة في البرازيل، حيث يبين أن السياسة البرازيلية قد تمت مصادرتها، لصالح نخبة صغيرة تتشكل من أكبر الملاك، وأن تحولا كبيرا عرفته البلاد، انطلاقا من ثلاثينيات القرن الماضي بوصول "جوتيليو فرقاص"، الذي سمح للطبقات الوسطى بالوصول إلى مناصب مهمة في الإدارات العمومية، لكن مع حلول سنة 1964 وانقلاب العسكر واستيلائهم على السلطة، أصبح النظام السياسي قائما على الإقصاء وتضييق المشاركة السياسية. ومنذ بداية السبعينات شهدت البرازيل عددا ضخما من الاضطرابات، شاركت فيها كل قطاعات المجتمع، وفي مارس 1989 اندلعت احتجاجات ضخمة، أجبرت العسكر على الانسحاب من المشهد السياسي، ودخلت البلاد في مسار التحول الديمقراطي، أدى إلى حدوث تحول كبير في طبيعة النظام السياسي، فبعد أن كان نظاما تسلطيا، أصبح ديمقراطيا قائما على الإدماج، وذلك من خلال الدستور الجديد لسنة 1988، الذي تأسس على قطع العلاقة مع التقليد الأوليغارشي في الاحتكار السياسي، ووضع آليات لمحاربة الرشوة بحيث؛ وضع لجان تحقيق برلمانية لمراقبة ورصد سلوك الساسة على المستوى الفدرالي، وكان

الـرئيس "ديميليـو" المنتخـب ديمقراطيـا عـام 1989 أول رئـيس تمـت تنحيتـه بشـكل دستوري في أمريكا اللاتينية بعد محاكمته من طرف مجلس الشيوخ.[24]

في تسعينيات القرن الماضي، صادقت الحكومة على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقد حقق التعديل الدستوري لعام 2005، تغييرات فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، فأوجد صلاحية منح الصفة الدستورية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، شريطة أن تكون قد أقرت في إجراء تشريعي بأغلبية صحيحة، إضافة إلى ذلك، فانه وفر إمكانية تغيير محل نظر الدعوى القضائية من مؤسسات العدالة على مستوى الولايات إلى مؤسسات العدالة على المستوى الاتحادي في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد جاء هذا استجابة لمطالبات المجتمع المدني ضد الإفلات من العقاب والحرمان من العدالة والتأخيرات غير المبررة في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وأخيرا، اعترف التعديل صراحة بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.[25]

انطوى تدعيم المؤسسات الديمقراطية على وضع مبادئ توجيهية من الدولة، لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالحقوق الأساسية. كما اقتضى هذا التدعيم إيجاد أدوات تشاركية لوضع السياسات العامة ورصدها وتقييمها، وإقامة آليات لجعلها ممكنة التنفيذ من جانب الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وضعت المبادئ التوجيهية الوطنية في مجال حقوق الإنسان في عام 1996، العام الذي وضع فيه البرنامج الوطني الأول لحقوق الإنسان، الذي يتمحور حول كفالة الحقوق المدنية والسياسية. وقد روجعت الخطة، وجرى تحديثها في عام 2002، في البرنامج الوطني الثاني لحقوق الإنسان، الذي أدمجت فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة الوارد في إعلان فيينا. وقد تم وضع كلا البرنامجين في إطار حوار مجتمعي، من خلال حلقات دراسية ومشاورات مع مؤسسات المجتمع المدني، التي لها مصلحة في المجال الاجتماعي. وفي جانفي 2008، أعلن رئيس الجمهورية عن بدء عملية نقاش وطنية

واسعة، في إطار الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل تحديث البرنامج الوطني لحقوق الإنسان.[26]

أما الأدوات التشاركية الاجتماعية لوضع السياسات العامة في البرازيل ورصدها وتقييمها، فجرى إعدادها وفقا للاعتراف بمبدأ الديمقراطية التشاركية. نتيجة لذلك، تزايدت مجالات الحوار، بطريقة أثرت في أداء الحكومة، يظهر هذا التأثير الحقيقة التي مؤداها أن الحكومة قامت، بين عامي 2003 و2006 برعاية أربعين مؤتمرا وطنيا عالجت قضايا لم يتم تناولها من قبل بطريقة محددة. كما انعكس تزايد اتساع مجال الحوار الاجتماعي على تزايد عدد المجالس الوطنية لحقوق الإنسان، وهي محافل دائمة يناقش فيها الممثلون من منظمات المجتمع المدني ومن الكيانات الحكومية أولويات وضع السياسات العامة لحقوق الإنسان والإشراف على تنفيذها.[27]

تطبيقا للديمقراطية التشاركية جاءت تجربة "الموازنة التشاركية" للإدارة المحلية، والتي تم تطبيقها في مدينة "بورتو أليجري" وبعض المدن الأخرى، حيث تم استدعاء جمهور المواطنين لحضور الاجتماعات العامة، لتحديد أولويات الإنفاق العام على المرافق والخدمات العامة في المدينة، والتفاوض حولها مع عمدة المدينة والنواب المنتخبين في المجلس المحلي.[28]

في سنة 2011، وللمرة الأولى منذ 150 عاما، ناهز مجموع إنتاج الاقتصادات الثلاثة النامية الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند، مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية العريقة، وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، هذا التطور يمثل تغيرا جذريا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية. ففي عام1950، كانت حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة لا تتجاوز 10 %من الاقتصاد العالمي، بينما كانت البلدان الستة المذكورة تستأثر بنصف الاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات أن حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة ستبلغ % 40من الإنتاج العالمي بحلول عام2050، وهي نسبة أعلى بكثير من مجموع إنتاج

مجموعة البلدان السبعة اليوم. ويعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية الثمانية، أي؛ الأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.[29]

رغم الأزمة المالية العالمية، سجل الاقتصاد البرازيلي خلال عامي 2004 و2008 معدل نمو مقداره % 5.1 ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام2009، وبشكل عام فان معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين 4 و5% وقد رافق نموه انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر؛ فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل، منها بين برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة. وفي ظله تحصلت الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 60 ريالا شهريا (نحو28 دولار أميركيا) على دعم مقداره 62 ريالا لكل فرد، و20 ريالا لكل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تحصل الأسرة على 30 ريالا أخرى لكل فرد في سن ما بين16 و17؛ ومن ثم فان الأسر الفقيرة تحصل على متوسط إعانة شهرية إجمالية مقداره 182ريالا وهو ما يعادل 40%من الحد الأدنى للأجر الشهري في البلاد. وقد غطى هذا البرنامج ربع سكان البلاد.[30]

هذا التحسن في التنمية البشرية ما كان ليتحقق لو لم يترافق مع تقدم في الحد من الحرمان وتوسيع إمكانات البشر، وقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق إحدى غايات الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ استطاعت تخفيض عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف قبل انقضاء المهلة المحددة لهذه الغاية بثلاث سنوات، ومن أسباب هذا الإنجاز، نجاح بعض البلدان الكثيفة السكان في الحد من الفقر، إذ انخفضت نسبة فقراء الدخل من مجموع السكان من % 17.2 في عام 1990 إلى6% 1. في عام2009 في البرازيل، ومن % 60.2 في عام1990 إلى %13.1في عام 2008 في الصين، ومن49% 4. في عام 1990 إلى %32.7في عام 2010 في الهند.[31]

حلت البرازيل، الجزائر والمكسيك بين 15بلدا، احتلت المراتب الأولى في خفض عجز دليل التنمية البشرية، مع أن نصيب الفرد من الدخل فيها نما في المتوسط بمعدل تراوح بين1 و2 في المائة فقط سنويا في الفترة من1990 إلى 2012، وفي تجربة هذه البلدان تأكيد على فعالية الإستراتيجية المتبعة التي عادت بفوائد على التنمية البشرية، ومن عناصرها إعطاء الأولوية لاستثمارات الدولة في إمكانات السكان، وخاصة في الصحة والتعليم والتغذية؛ ولتحصين المجتمعات إزاء المخاطر الاقتصادية والبيئية وغيرها من الصدمات.(32)

خاتمة:

يشكل المجتمع المدني إلى جانب الديمقراطية التشاركية، عنصرين أساسيين في بناء نظام الجودة السياسية، لأنهما يكشفان على مدى توفر مجال للحريات المولدة للفعالية السياسية، التي من شأنها توسيع دائرة انتفاع الإنسان بحقوقه الأساسية، بشكل يضمن وجود ترابط عضوي بين فعل المواطن السياسي والفعل السياسي المؤسساتي، قائم على منطق التكامل بين المواطن والسلطة. هذا التكامل الذي يعد مفتاحا لبوابة التنمية ومدخلا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

إذن فالتخلف ليس قدرا محتوما، وأقصر الطرق لتحقيق التنمية، في مجتمعاتنا المتخلفة، يبدأ بزرع بذور الاهتمام بالهم العام بين المواطنين، عن طريق نشر ثقافة الانخراط في نوادي، جمعيات وروابط، تعمل على رصد المشكلات التي يعانون منها، مع بذل الوسع في محاولة وضع خطط وبرامج لحلها والتخلص منها، وعلى السلطة أن تمد يد العون والمساعدة لها، سواء كانت مساعدة مالية أو فنية، والأهم من ذلك كله، هو فتح قنوات اتصال دائمة معها.

إن المجتمع المدني قيمة مضافة لكل حكومة قوية، في قوته وفعاليته قوة للحكومة وسند لها، في تنفيذ برامجها ورسم خططها، ومن الخطأ القاتل النظر إليه باعتباره عدوا ومنافسا لدودا، لذا وجب أن تكون العلاقة بينهما علاقة تعاون وتكامل وليست علاقة صراع وتضاد.

الهوامش:

* -التنمية عملية تحرر شاملة؛ سياسية، اقتصادية واجتماعية، يصعب تحقيق مراميها وأهدافها دون إرادة سياسية واعية، فهي عبارة عن عملية تحول اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي معا، تمثل نهوضا حضاريا، معتمدة على الذات متجهة للداخل، مشبعة للحاجات الأساسية متضمنة قدرا من المشاركة الشعبية بمعنى؛ تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية في آن واحد - انظر: لعور بسمة، التنظيم القانوني للجماعات المحلية وأثره في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون إداري وإدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 -2013، ص. 79.

(1)- عبد الرحمان مغاري، الديمقراطية التشاركية من خلال دستور 2011، مدخل لفهم العريضة المقدمة إلى السلطات العمومية وتقديم الملتمسات في مجال التشريع، دراسة متاحة على الموقع:
http: //www.benslimanepress.com/2012-10-15-11-56-29/47-2012-12-05-07-50-21/245-2011.html-2013/5/15.

(2)- عبد الرحمان مغاري، المرجع نفسه.

(3)- زهير الخويلدي، ثلاث نماذج معيارية للديمقراطية عند هابرماس، دراسة متاحة على الموقع:
http: //ebn-khaldoun.com/auteur.php?article=14- 2013/5/12

(4)- محمد العجاتي وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص. 3.

(5)- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العالمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، ط 1، 2006، ص 31 -32. انظر أيضا: الفين وهيدي توفلر، إنشاء حضارة جديدة سياسة الموجة الثالثة، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 93 -97.

(6)- العيدي صونية، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان الثاني والثالث، جانفي – جوان 2008، ص 2. انظر أيضا: أبو بكر أحمد با قادر، أحمد بن محمد العيسى وآخرون، مدخل إلى تكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 2013، ص. 164.

(7)- أبو بكر أحمد با قادر، أحمد بن محمد العيسى وآخرون، المرجع نفسه، ص. 178 -179.

(8)- إبراهيم محمد ادم، منظمات المجتمع المدني ودورها في الديمقراطية والحكم الراشد، دراسة متاحة على الموقع: (2013/05/12)-:
http: //tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/category.php?categoryid=1

* -بعد سقوط جدار برلين لوحظ زيادة مطردة في أعداد منظمات المجتمع المدني، ونمو ملحوظ في الدور الذي تؤديه في خدمة المجتمع وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، فوفق إحصائيات البنك الدولي زاد عدد

المنظمات غير الحكومية الدولية من 6000 في عام 1990 إلى ما يزيد على 50 ألفا في 2006. انظر: محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2012، ص. 123.

(9)- أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية، مقال متاح على الموقع (تاريخ الدخول 02/201409/)-:

http: //www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

(10)- إبراهيم محمد ادم، مرجع سابق.

(11)- المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص 76. للاطلاع أكثر على تعاريف المجتمع المدني يمكن الرجوع إلى: شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، العدد 37، كلية الحقوق، جامعة ديالى، العراق، 2008، ص. 147 -148.

(12)- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص. 108 -109.

(13)- مكي دراجي، دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، قراءة في المفاهيم، مجلة البحوث والدراسات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد 05، السنة الرابعة، جويلية 2007، ص. 116.

(14)- هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2005، ص. 3.

(15)- محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، مرجع سابق، ص. 125.

* -ألكسي سدي توكفيل (-Alexis de Toqueville)مفكر وسياسي فرنسي (1805 -1859)-، كان قاضيا في محكمة فرساي عام 1827، وعضوا في البرلمان الفرنسي لفترتين (عام 1839، 1848)-، ثم وزيرا للخارجية عام 1849. انظر: إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2002، ص. 25.

(16)- شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مرجع سابق، ص 152. لمزيد من الإضطلاع على التجربة الأمريكية في هذا الشأن أنظر أيضا: دفيد بويز، مفاهيم الليبرتارية وروادها (2)-، ترجمة صلاح عبد الحق، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص. 49 -54 -زهير الخويلدي، مرجع سابق.

(17)- أمحند برقوق، مرجع سابق.

(18)- معتصم إبراهيم، المجتمع المحلي ودور التشاركية في السعي لتحقيق التنمية، مقال متاح على الموقع:

http: //www.dampress.net.-(2013/05/10)

(19)- أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص. 59.

(20)- معتصم إبراهيم، مرجع سابق.

(21)- أزروال يوسف، مرجع سابق، ص. 52 -62.

(22)- التنمية في دول الجنوب: البرازيل، دراسة متاحة على الموقع:
http: //www.onefd.edu.dz:-(2013/06/10)

(23)- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، الجزائر، ص. 226.

(24)- بوعناني سميحة، التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية حالة البرازيل، دراسة متاحة على الموقع:
http: //regionalstudies.arabepro.com/u1:-(2013/06/08)

(25)- تقرير دولة البرازيل، مقدم وفقا للفقرة 15 (أ)- من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان5/1، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، (A/HRC/WG.6/1/BRA/1)-، 7 مارس 2008، ص. 3.

(26)- تقرير دولة البرازيل، المرجع نفسه، ص. 3.

(27)- تقرير دولة البرازيل، المرجع نفسه، ص. 4.

(28)- حبيبة محسن، تحديات بناء نظام ديمقراطي في مصر، نحو ديمقراطية أكثر تشاركية، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص. 5.

(29)- تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. 15. www.undp.org

(30)- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مرجع سابق، ص. 229.

(31)- تقرير التنمية البشرية 2013، مرجع سابق، ص. 16.

(32)- تقرير التنمية البشرية 2013، المرجع نفسه، ص. 66.